الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

# تقرير لجنة المالية والميزانية

## حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

## (عدد 2024/53)


رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

# مسار دراسة مشروع قانون

# يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل

# المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية

# ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2024/53)

- **تاريخ ورود المشروع:** 06 جوان 2024
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 11 جوان 2024
- **جلسة اللجنة:**

- جلسة يوم 25 جوان 2024 نظرت خلالها في مشروع القانون

- **قرار اللجنة: المو افقة بأغلبية الحاضرين (5 مع / 0 ضد / 6 محتفظ)**

**رئيس اللجنة: عصام شوشان**

**مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري**

# تقرير لجنة المالية والميزانية

## حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل

## المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية

## ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2024/53)

### I. التقديم:

قصد تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2024، قامت وزارة المالية بتاريخ 16 ماي 2024 بإبرام اتفاقية تمويل مع مجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائة وستة وخمسون (156) مليون أورو وستة عشر (16) مليون دولار أمريكي.

تجدر الإشارة إلى أن تعبئة هذا التمويل تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، كما أنه يمكّن من:

- المساهمة في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدّخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج،
- التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحا في السيولة.

ويخضع هذا التمويل للشروط المالية التالية:

| مدة التمويل | الأورو | | الدولار | |
|---|---|---|---|---|
| | نسبة فائدة متغيرة | نسبة فائدة ثابتة | نسبة فائدة متغيرة | نسبة فائدة ثابتة |
| 2 سنتان | أوريبور 6 أشهر + 0,75 % | 4,45 % | ليبور 6 أشهر + 0,50 % | 5,85 % |
| 3 سنوات | أوريبور 6 أشهر + 1,00 % | 4,60 % | ليبور 6 أشهر + 0,75 % | 5,90 % |
| 4 سنوات | أوريبور 6 أشهر + 1,25 % | 4,75 % | ليبور 6 أشهر + 1,00 % | 5,95 % |

وتعتبر هذه الشروط تفاضلية مقارنة بفرص التمويل المعروضة حاليا على الدولة التونسية باستثناء التمويلات التقليدية والمشروطة عامة بـ:

- إبرام برنامج مع صندوق النقد الدولي والذي تبين مع تقدم المفاوضات أن الشروط التي قدمها الصندوق يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية على السلم الاجتماعي،

- وضع مصفوفة إصلاحات كشرط لسحب مبالغ دعم الميزانية.

هذا مع صعوبة إصدار تونس لقرض رقاعي بالسوق المالية العالمية باعتبار تراجع ترقيمها السيادي وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق.

ويلخص الجدول المصاحب مساهمة كل بنك في هذا التمويل:

(المبلغ بالمليون)

| | | مدة السداد سنتين | | | | مدة السداد 3 سنوات | مدة السداد 4 سنوات | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | دولار أمريكي | | أورو | | أورو | أورو | | |
| | المساهمون | نسبة فائدة قارة / هامش ربح قار | نسبة فائدة متغيرة / هامش ربح متغير | نسبة فائدة قارة / هامش ربح قار | نسبة فائدة متغيرة / هامش ربح متغير | نسبة فائدة قارة / هامش ربح قار | نسبة فائدة قارة / هامش ربح قار | دوار أمريكي | أورو |
| | | % 5,85 | ليبور 6 أشهر + % 0,5 | % 4,45 | أوريبور 6 أشهر + % 0,75 | % 4,60 | % 4,75 | | |
| 1 | بنك تونس العربي الدولي | | | | | 75 | | | 75 |
| 2 | التجاري بنك | | | 25 | | | | | 25 |
| 3 | البنك الوطني الفلاحي | | | | 10 | | | | 10 |
| 4 | بنك الامان | | | 10 | | | | | 10 |
| 5 | البنك العربي لتونس | | | 10 | | | | | 10 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | المؤسسة العربية المصرفية | | | 8 | | | | | 8 |
| 7 | بنك BH | | | | 7 | | | | 7 |
| 8 | الشركة التونسية للبنك | 5 | | | | 2 | | 5 | 2 |
| 9 | الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة | | | | 5 | | | | 5 |
| 10 | بنك البركة تونس | | 5 | | | | | 5 | |
| 11 | بنك تونس العالمي | | 3 | | | | | 3 | |
| 12 | مصرف الزيتونة | | | 2 | | | | | 2 |
| 13 | بنك الوفاق | 2 | | | | | | 2 | |
| 14 | بنك تونس والإمارات | | | | 1 | | | | 1 |
| 15 | مصرف شمال إفريقيا الدولي | | | | | 1 | | | 1 |
| 16 | البنك التونسي الكويتي | 1 | | | | | | 1 | |
| المجموع | | 8 | 8 | 20 | 58 | 76 | 2 | 16 | 156 |

## II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 25 جوان 2024 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد على ما ورد عليها بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون واتفاقية التمويل.

وخلال النقاش لاحظ أعضاء اللجنة أن اعتماد الدولة آلية الاقتراض الداخلي يعتبر الثاني خلال هذه السنة قصد دعم جهودها في تعبئة الموارد المالية اللازمة، وبيّنوا أن المبلغ المراد اقتراضه من البنوك المحلية قد تمت المصادقة عليه بمقتضى قانون المالية لسنة 2024 الذي تضمن تعبئة مبلغ قدره 11743مليون دينار بعنوان موارد اقتراض داخلي.

وتعرضوا إلى تداعيات التصنيف السيادي للدولة التونسية على سياسة الاقتراض بصفة عامة بالنظر إلى الصورة المالية للدولة لدى المانحين الدوليين وكذلك السياسة المالية المتبعة التي تفتقد لاستراتيجية واضحة في تعبئة الموارد وترتكز بالأساس على الاقتراض.

واستفسروا، من جهة أخرى، عن تأثير هذا القرض على احتياطي العملة الصعبة الذي يتم تدعيمه في جانب كبير منه من تحويلات التونسيين بالخارج وعن تأثير ذلك على مدّخرات الشركات غير المقيمة بتونس.

هذا وأكّد النواب على ضرورة الاطلاع كل المعطيات المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة على مستوى المداخيل والإنفاق وكذلك نسبة النمو التي تم تحقيقها إلى غاية موفى جوان والإنجازات التي كانت مبرمجة إضافة إلى توضيحات حول النجاح من عدمه في اختيار الفرضيات التي انبنى عليها مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

كما اعتبروا أنه كان من الأجدر إرفاق وثيقة شرح أسباب مشروع القانون بجدول توضيحي حول الاستخلاصات المحققة سنة 2024 وتسديدات القروض المتبقية بعنوان نفس السنة ومعطيات حول القروض المبرمجة والموجهة للاستثمار وتلك المخصصة للاستهلاك.

## III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| عصام شوشان | عصام البحري الجابري |